أوراق المتابعة السياسية

Arab Reform Initiative
مبادرة الإصلاح العربي

41 تشرين الأول
أكتوبر
2010

الأقباط في مصر: إشكاليات خاصة، واحتقان عام

سـامـح فـوزي *

تعاني العلاقات الإسلامية المسيحية من احتقان نام ومتصاعد، بات يحمل أبعادا جديدة تشكل تحديا لنموذج التعايش والوحدة المصرية. أسباب هذه الحالة من التردي التي أصبحت تشكل هاجسا للمثقفين والمهتمين بالشأن العام، عديدة، ولكن في جانب أساسي منها تعود إلي ضعف انجاز الدولة الوطنية، وعدم قدرتها على أن تكون وعاء حاضنا للتعددية، والمشاركة، والمساواة بين المواطنين كافة، بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الدين أو الوضع الاجتماعي. كشفت الأحداث الأخيرة منذ شهر تموز/ يوليو الفائت عن تراجع الثوابت الرئيسية في العلاقة، وتصاعد خطابات تدفع المجتمع إلى حلبة الفتنة، إلى حد جعل كثيرين يعتقدون أن الجميع تعاقد على دفع المجتمع في منحدر الطائفية .الإشكالية هي كيف يمكن تعرية هذا الواقع المعقد بقدر من الحيادية، وفي الوقت ذاته طرح أسس جديدة تعبر عن هندسة سياسية تعيد الحياة إلى شراكة المواطنة بين كل مكونات المجتمع، مسلمين وأقباطا، في إطار الدولة الوطنية الديمقراطية.

في شهر تموز/ يوليو الماضي، تظاهر الأقباط لخمسة أيام متتالية في صحن الكاتدرائية مطالبين بعودة السيدة كاميليا شحاتة زوجة قس في دير مواس بالصعيد، بدعوى تعرضها للاختطاف. وبعد أن عثرت أجهزة الأمن على السيدة المذكورة، قيل أنها كانت طرف أحد أقاربها إثر خلاف عائلي مع زوجها. مرت أيام، ولم تعد كاميليا شحاتة إلى بيت زوجها أو إلى بيت أسرتها أو حتى تظهر في المجتمع كأمرأة عادية. ظهرت شائعات على الجانب الإسلامي تقول أن زوجة القس سعت إلى التحول إلى الإسلام، لكن أجهزة الأمن ألقت القبض عليها، وسلمتها إلى الكنيسة. وإندلعت المظاهرات إثر ذلك في مساجد مختلفة، حتى وصلت الى مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية. ورفع المتظاهرون، الذين بدا عليهم المظهر السلفي، شعارات تطالب بعودة كاميليا شحاتة "الأسيرة" لدى الأقباط. في الواقع، فإن قضية "كاميليا شحاتة"، ومن قبلها قضية "وفاء قسطنطين" عام 2004، وهي تكاد تكون متشابهة في البدايات والنهايات، وإن أختلفت التفاصيل الصغيرة، ما هما إلا السطح الذي يخفي خلفه حالة من الاحتقان الطائفي عبرت عن نفسها في تراشق التصريحات ما بين اتهام بأن المسلمين ضيوف على الأقباط، وأن بعضا من آيات القرآن الكريم تحتاج إلى مراجعة، وبين اتهامات علي الجانب الآخر تصف الكنيسة بأنها دولة داخل الدولة، وتعمل على الفتنة، ولديها مخازن أسلحة بداخلها. رافق ذلك بيان ساخن من مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، وحملات مقاطعة للشركات المملوكة لأقباط تنتشر على

*باحث في مكتبة الإسكندرية

الانترنت، ومشاعر سلبية على مستوى العلاقات بين المواطنين. في هذه الورقة نحاول الاقتراب من مشكلات الأقباط، واحتقان العلاقات الإسلامية المسيحية.

هموم قبطية

تكشف قراءة المشهد الحالي حول وضع الأقباط خاصة، والعلاقات الإسلامية- المسيحية عامة، عن عدد من المقدمات الإشكالية، تمثل في مجملها تشخصيا للواقع الآني.
هناك على الأقل أربعة إشكاليات كبرى تواجه الأقباط، تتعلق بوضعهم السياسي، وحضورهم المجتمعي، ونظرتهم للذات، وتصوراتهم للعلاقة بالمسلمين في سياق المواطنة المشتركة.

1- استمرار وجود إشكاليات يعاني منها الأقباط، بعضها يمتد لقرن أو أكثر، أبرزها مسألة بناء وترميم الكنائس، وشغل المواقع القيادية في بعض مؤسسات الدولة، والتمثيل السياسي المناسب في المجالس المنتخبة، برلمانيا ومحليا، نقابيا وأهليا، ووجود أطروحات تنال من حقهم في المواطنة المتساوية من خلال أحياء مفاهيم الذمية، وما شابه. وعادة ما كان يُنظر إلى هذه المشكلات بوصفها تعبيرا عن عدم إكتمال الدولة الحديثة، أو عدم إكتمال الإدراك العام لمفهوم المواطنة، لكنها لم تكن أبدا تعبيرا عن خلافات بين المواطنين أنفسهم، مسلمين ومسيحيين. ومن الملاحظ أنه منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وحتى بدايات القرن الحادي والعشرين، أي على مدار ربع قرن، ظهرت كتابات جادة، وضعها مسلمون ومسيحيون، أجمعت على أن الأقباط يعانون من مشكلات بسبب قبطيتهم، ورصدت هذه المشكلات، وقامت بتحليلها. القضايا شبه واضحة، وكان يغلب على تناولها الطابع الحقوقي، والجدية في العرض، والوقار البحثي والسياسي في التناول، والحرص على تماسك المجتمع. وكانت هناك عادة فئات تتصدى لهذه المشكلات، بعضها من السياسيين، وبعضها من تكنوقراط الدولة المصرية من الأقباط، وفريق من الباحثين، وأخيرا المؤسسة الكنسية، التي أصبحت في العقود الأربعة الأخيرة هي المعبر الرئيسي عن هذه المشكلات، وهي الطرف الفاعل في التفاوض حولها. منذ عدة سنوات لم تعد هذه المشكلات وحدها هي التي يجري الحديث عنها، كما لم تعد الفئات المذكورة فقط هي التي تتولى التعبير عنها، بل ظهرت طائفة جديدة من المشكلات، ومتحدثون جدد بإسمها. من المشكلات الجديدة التي يشترك فيها الجمهور، وهو ما يمثل في ذاته تطورا خطيرا في العلاقات الإسلامية المسيحية: الخلافات الاقتصادية الاجتماعية التي تتحول إلى توترات طائفية، العلاقات العاطفية بين المختلفين في الدين، حكايات الأسلمة والتنصير، إضفاء طابع محلي علي مشكلات كونية، مثل الدعوة إلى مقاطعة الأقباط اقتصاديا إثر مواجهة بين المسلمين والغرب، الطعن في العقيدة المسيحية، وهكذا. هذه النوعية من المشكلات- تحتل فيها التصورات الجماعية والذاتية مساحة أكبر، وعادة ما يجري تناولها بعيدا عن لغة القانون المنضبطة، أو الحوار السياسي الناضج، أو الوعي التاريخي، وتغلب عليها لغة تعكس التناحر الاجتماعي، والسجال الديني، وفائض العنف الموجود لدي المجتمع. هذه النوعية الجديدة من المشكلات حملت مجموعة من المتحدثين عنها، يغلب عليهم الطابع السجالي، وإدارة معارك إعلامية، والإغراق في التفاصيل على حساب النظرة الشاملة للقضايا، الخ.

2- تحول الأقباط - خلال العقود الأخيرة - إلى ما يشبه "الجماعة الملية"، جماعة مغلقة، ينتظم أفرادها حول هويتهم الدينية، باعتبار أن ذلك هو أساس التعريف، والشعور بالتضامن، والنظرة المجتمعية، والتعامل السياسي. وقد يكون ذلك أحيانا سببا في ممارسة التمييز حيالهم. ويرعى شئون هذه "الجماعة الملية" المؤسسة الكنسية التي باتت تستوعب الكيان القبطي برمته، وتحمل لواء تمثيله مجتمعيا، والتفاوض بإسمه سياسيا. ولا يخفي ما لذلك من دلالات. الدلالة الأولى هي اختزال "التنوع القبطي" لصالح النظرة التجميعية الاختزالية لمجمل الأقباط، الذي يختلفون بحكم

التعريف تبعا لحظوظهم من الثروة، والمكانة الاجتماعية، والموقف السياسي، الخ...الدلالة الثانية هي أن الأقباط صاروا مواطنين يعانون من بعض مظاهر المواطنة المنقوصة لدى الدولة، وفي الوقت ذاته "رعايا" يعانون من إشكاليات خاصة في تمثيل المؤسسة الدينية لهم. وقد كشف الجدل حول قضايا "الأحوال الشخصية" ذلك. هناك لائحة تطبقها المحاكم لا تقرها رئاسة الكنيسة، وهناك أحكام تصدرها المحاكم لا تعترف بها رئاسة الكنيسة، والمواطن القبطي حائر بين قوانين وأحكام كل من الدولة والمؤسسة الدينية.

3- هناك ذهن طائفي حاضر بقوة في المحيط القبطي. يشعر الأقباط بأن هناك تمييزا يمارس حيالهم، نتيجة استمرار وجود مشكلات تقليدية دون حل، واستحداث مشكلات جديدة إلى جوارها على النحو السابق ذكره. استمرار وجود مشكلات قبطية هو الأساس البنيوي- إن صح التعبير- للذهنية الطائفية، حيث يعتقد الأقباط أن المجتمع لا يقبلهم، وهم في حالة دفاع مستمرة عن الذات والكيان، العقيدة والممارسة، الرمز والصورة، الخ... يضاف إلى ذلك خبرة "الانعزال" في قلب المؤسسة الدينية، يمارسون في أروقتها كل أنشطتهم الحياتية، بما يشبه الإنفصال عن المجتمع. بالطبع لعزلة تولد الهواجس والتصورات الخاطئة عن الذات والآخر، والشعور بتضخم المشكلات الخاصة على حساب الرؤية الأرحب للمشكلات العامة. ويُلاحظ في السنوات الماضية أن الأقباط باتوا أكثر حساسية تجاه صورتهم المجتمعية، يظهر ذلك في ردود الأفعال الانتفاضية تجاه الأعمال الفنية والأدبية التي ترسم لهم صورة هي خلاف ما يعتقدون، أو يودون أن يعتقد المجتمع عنهم. هذه الحالة، في رأيي، هي أحدى تداعيات ثقافة التشدد في المجتمع المصري، وهي تنسخ صورة "كربونية" لما تقوم به الحركة الإسلامية في الحالات ذاتها التي تقف فيها في مواجهة مع عمل فني أو أدبي.

4- الطعن في العقيدة الدينية. هناك منابر تطعن في العقيدة المسيحية. ولا يكاد يمر عام دون أن تحدث أزمة حول كتاب، دراسة، مقال أو ما شابه. وهناك من يطعن في العقيدة الإسلامية، وإن كانوا أقل عددا، وأضيق حضورا في مجتمع غالبيته من المسلمين. وفي الوقت الذي ساهمت "الثورة الإتصالية الكونية" في تحقيق مزيد من الوعي، والشفافية، والنقاش الديمقراطي حول القضايا، نجد في مجتمعنا من يوظف إمكانات الثورة الإتصالية في بث روح السجال المقيت، والكراهية، ورفض الآخر. الملفت أن المواطنين، المنشغلين بتفنيد عقائد الآخرين، لا ينشغلون بالقدر نفسه بما يحدث من تردٍ مجتمعي واضح سواء على مستوى تفاقم المشكلات الاجتماعية، وشيوع حالة من العنف السلوكي واللفظي، ونقص الخدمات العامة، واتساع رقعة الفقر. كل ذلك لا يشغلهم، ولم نعهد عن أحد منهم أنه تصدى لقضية من هذه القضايا، رغم أن العمل على الارتقاء بالمجتمع، وتطوير نوعية الحياة فيه واجب على كل مؤمن، أيا كان إيمانه أو معتقده الديني.

مقدمات الاحتقان

هناك إشكاليات متعددة تواجه العلاقات الإسلامية المسيحية، تتغذى من بعضها وتعيد إنتاج نفسها:

1- العلاقات الإسلامية- المسيحية تحولت إلى قضية سجالية ممتدة، تضاف إلى ملفات الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتوترة في المجتمع. منذ ما يقرب من عقدين، كانت هذه العلاقات هي "قدس أقداس" وحدة الكيان المصري، الاقتراب منها يكون بحذر، والتعامل معها أشبه بالجراح الذي يخشى على المريض من المبضع الذي يمسك به. اليوم إختلفت الحالة كثيرا، وعلى نحو درامي. فقد تحول ما كان يُعتبر في الماضي القريب ملفا حساسا، يُخشى على تجانس المجتمع من إثارته، إلى مادة إعلامية متكررة، معتادة، ساخنة، ملتهبة، لا تقل في إثارتها عما يجري في ملاعب كرة القدم من مشاحنات ومعارك أو ما

تنشره الصحف "الصفراء" من فضائح جنسية. من يقلب صفحات جرائد الصباح، أو يتجول بين برامج الفضائيات، أو يتصفح مواقع الانترنت سيجد سيلا لا ينقطع من المواد الإعلامية التي تخص العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، كثير منها هزلي، وقليل منها جاد. اختفى الوقار التقليدي الذي طالما أحاط بالملف الديني، وتحول الأمر إلى ما يشبه لعبة كرة القدم، اللاعبون فيها إما غالب أو مغلوب أو متعادلون وهو أبغض المستحب. هكذا صار تناول العلاقات بين المسيحيين والمسلمين يغلب عليه التنافس، والتزاحم، والشعور بمرارة الهزيمة في موقف، والرغبة في الثأر في موقف لاحق، وينتهي بأزمة هي في ذاتها مقدمة لأزمة أخرى. دوامة لا تنقطع، وحلقة مفرغة لا تجد من يكسرها.

2- الجد له مبدعوه، والإثارة لها صناعها. ويقولون في الاقتصاد "العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة"، هكذا دخل لاعبون سجاليون جدد ميدان العلاقات الإسلامية المسيحية. يتساجلون في العقائد، ويتفاخرون بروايات التحول الديني، أسلمة هنا، وتنصير هناك. في وقت من الأوقات، كانت قضايا الأقباط تُطرح من منظور حقوقي، تغلفها روح وطنية عامة، جعلت المثقفين المسلمين أكثر حرصا على تمتع الأقباط بحقوق المواطنة من غيرهم. الكل له أسلوبه الخاص، ومنطلقاته المختلفة، لكن ما يجمعهم هو الرغبة في رؤية وطن واحد يقوم على العدل والمساواة. في الوقت الحاضر، تخشى الأصوات الجادة من مجتمع الإثارة، تاركة الساحة لمجموعة من السجاليين الجدد. هؤلاء ليس لديهم وعي تاريخي، وبعضهم لا يؤمن بالتاريخ أصلا، وجانب منهم تأثر من تراجع بعض الإيديولوجيات السياسية التي قضى شطرا من حياته فيها، فبحث عن الإثارة الدينية حتى يظل يتمتع بموطئ قدم في الحياة العامة. ويسود ذلك لغة بذيئة، وعبارات قاسية جارحة. هكذا ظهر تيار جديد، ليس له قوام، أو مرجعية. جمهور عشوائي يعبر عن عقود من "فائض التعصب"، ويلهون بقنابل سجالية عبر مواقع الانترنت والفضائيات والصحف الصفراء. من أي مورد ثقافي أو فكري أتي هؤلاء؟ بالتأكيد هم نتيجة مباشرة لتردي مستوى التعليم، وتراجع التكوين الثقافي، وغياب التنشئة السياسية الديمقراطية، وتمدد الكيانات الدينية، المؤسسية وغير المؤسسية.

3- شيوع مناخ عدم الثقة. هناك شعور متنامي بين الجانبين الإسلامي والمسيحي بالافتقاد إلى الثقة المتبادلة. المسيحيون لديهم هواجس، والمسلمون لديهم هواجس. الظاهر أن كل طرف ينظر بعين "الاستخفاف" أو على أحسن تقدير "الرفض" و"التجاهل" لما يقوله الطرف الآخر، لكن لم يحدث أن دار حوار جاد بنَّاء حولها. في خبرة المجتمعات الإنسانية، يجب إحترام "هواجس" الآخرين، وليس الإستعلاء عليها، أو تجاهلها، لأنها تتحول بمرور الوقت إلى ما يشبه "الإعتقاد الجماعي" المتوارث، يظهر ثم يخبو، ويعاود الظهور كلما استدعت الأحداث الجارية في المخيلة الجمعية الهواجس تجاه الطرف الآخر. في هذا السياق، نجد مساجلات الأسلمة - التنصير. قصص ومظاهرات ومشاحنات ونقاشات حامية الوطيس، وفي المقابل تسود حالة من غياب الشفافية والحوار الجاد واحترام حقوق الإنسان، مما يلهب عقول البسطاء الذين يتظاهرون من أجل عودة سيدة "مختطفة" أو "أسيرة" لدى هذا الجانب أو ذاك. يحتاج الأمر إلى تدخل العقل، وأفضل ما يمكن أن يفعله العقل هو الركون إلى أحد مبادئ حقوق الإنسان الأساسية: "حرية الرأي والاعتقاد"، حرية الإعتقاد مكفولة في المجتمع، ويُنظر إليها على أنها شأن فردي، اختيار شخصي، يمارسه الفرد دون تضييق عليه، أو ملاحقة له، طالما أنه ليس قاصرا بالمعنى القانوني، فلا ولاية على الفرد البالغ الرشيد سوى القانون، وهو أمر لا يمكن أن تستقيم دولة القانون بدونه.

4- إستخدام مصطلحات "إنقسامية" في التعبير عن العلاقات الإسلامية المسيحية. من يتأمل المساجلات الطائفية سيجد مصطلحات جديدة لم تكن تستخدم من قبل. في السابق، هناك من تحدث عن "الوحدة الوطنية"، وآخرون استخدموا مصطلح "عنصريّ الأمة"، وفريق ثالث تحدث عن المشكلات الطائفية، ولكن في صورة مطلبية مباشرة مستخدما لغة قانونية وسياسية. اليوم من يطالع بعض عناوين الصحف، ويتصفح مواقع الانترنت، ويقرأ تعليقات القراء، وترتطم عيناه باللافتات التي يرفعها المتظاهرون في فناء الكنيسة والمسجد، يجد لغة جديدة دخلت قاموس العلاقات الإسلامية المسيحية تُعرف في علم الاجتماع السياسي بال ***Mafia Style***، من قبيل "خطف"، "إكراه"، "أسر"، "أسيرات"، "سجن"، "عصابة"...هذه اللغة تكشف عن ذهنية بالغة الغضب والتشوش، وربما الكراهية لدي أصحابها تجاه العلاقات بين المسلمين والمسيحيين. هناك فقر في القدرة على التعبير عن الاحتجاج بلغة سياسية- قانونية منضبطة. وليس ذلك حكرا على هذا الملف فحسب، بل هناك فائض من العنف اللفظي في شتى المساجلات والملفات، كجزء من تصاعد العنف، وهو بين المسلمين أنفسهم، وبين المسيحيين أنفسهم.

5- الملف الديني في المجتمع المصري بلا صاحب. بمعنى أن الكل يتحدث فيه، ويعتبره مرتعا للمساجلات والشائعات دون أن يتصدى أحد، أو تأخذ هيئة على عاتقها مسئولية تصحيح الأفكار، وإزالة المخاوف. ونظرا لاستمرار مشاعر الارتياب والغضب لدى الطرفان، فأن أي مشكلة عابرة تتحول إلى حادثة طائفية، ونظل نعيش عليها لأسابيع، نعيد انتاج الحديث عن التعصب وضرورة التسامح، إلى أن تطل علينا قضية أخرى. نحتاج إلى ترميم الذاكرة المشتركة، وإعادة الوعي إلى العلاقة بين المسيحيين والمسلمين، عمقها، وتاريخها، و نسعى وراء حوار جاد في المجتمع، يتسلح فيه الطرفان بشجاعة المواجهة، والرغبة في تنقية الذاكرة المشتركة مما لحق بها من شوائب الطائفية والتعصب وسوء التفسير. لا أعرف يقينا مَن الطرف الذي يمكنه أن يرعى هذا الحوار، ولكن ما أعرفه حتما أن أحدا لا ينشغل به، وإذ أظهر البعض إنشغالا وقتيا به فقد يكون لأسباب ذاتية عارضة، ومن يدفع ثمن "الفاتورة الطائفية" هو الجيل الحالي، أما الاستحقاق المؤجل للجيل القادم فهو أكثر ثقلا مما قد نتصور.

إشكاليات الموقف السياسي

قضايا الأقباط في جوهرها سياسية، لذا ينبغي التوقف أمام موقف الحكومة، ومواقف القوى السياسية المتنوعة:

- الموقف الحكومي تجاه قضايا الأقباط متعدد الجوانب. فمن ناحية أولى، يحرص رأس النظام، رئيس الجمهورية، على التأكيد على قيمة المواطنة، واعتبار الوحدة الوطنية خطا أحمر لن يسمح لأحد بالإساءة إليه. وهو ما تناوله في خطابات وأحاديث متنوعة، آخرها بمناسبة احتفال مصر بذكري انتصار السادس من أكتوبر 2010. إذا كان هذا هو موقف الرئاسة الثابت، فإن الإشكالية الحقيقية في الموقف الحكومي تنبع من النظر إلى الملف القبطي برمته بوصفه "ملفا أمنيا" في ولاية وزارة الداخلية، ولا يدخل في اهتمام أي كيان سياسي آخر، سواء كان البرلمان أو الوزارات المتعددة. ولا يُخفي أن النظر إلى مشكلة الأقباط باعتباره ملفا أمنيا يقود إلى تغليب النظرة إلى الرغبة في "تسكين" الملف، والعمل على استتباب الأمن، دون المضي قدما في اقتراح حلول سياسية واجتماعية وثقافية للشأن الطائفي، وهي أمور لا تدخل في صميم عمل الأجهزة الأمنية. وبرغم الجهد الذي تبذله وزارة

الداخلية، خاصة في لحظات التوتر والأزمات، فإن اضطلاعها وحدها بالملف يبدو أنه جعل بقية الكيانات السياسية الحكومية تتراجع، أو لا تولي اهتماما بالموضوع. وبالتالي فرغم مرور عقود على طرح هموم الأقباط المعروفة، من بناء دور العبادة، والتمثيل السياسي، وتولي الوظائف البيروقراطية، لم يجر التعامل معها على نحو كاف، ليس لسبب إلا لأنه لا توجد جهة سياسية مرجعية تتولى أمر هذا الملف.

1- موقف القوى السياسية المختلفة يبدو باهتا. الحركات الإسلامية لديها مواقف متناقضة، ويرون الأقباط أداة في صراعهم الممتد في مواجهة الدولة. وإجمالا، فإن ما تطرحه الحركات الإسلامية من تأكيد أو تلويح بوضعية أهل الذمة للأقباط، باختلاف مسمياتها ومواقعها ما بين وسطية وسلفية، يمثل نكوصاً عن الفقه المصري التقليدي الرحب الذي نجده في اجتهادات الشيخ شلتوت والدكتور عبد المتعال الصعيدي، وغيرهم. أما الأحزاب المدنية، فهي تعلن تمسكها بالوحدة الوطنية علنا، لكنها هي ذاتها تعاني من أزمة في التكوين، وضعف في التواصل مع المجتمع، وكثير منها يتعامل مع الأقباط من منطلق الواجب. وأخيراً فهذه الأحزاب على يقين أن خيار الأقباط الجمعي، متأثراً بموقف المؤسسة الدينية، هو تأييد الحزب الوطني الحاكم. ومصدر هذا التأييد ليس فقط أن الوطني هو الحزب الذي يرأسه رئيس الجمهورية، المتسامح بنظر الأقباط، ولكن لأن حظوظ الأحزاب الأخرى في الحصول علي أي فرص متقدمة في الحياة السياسية تكاد تكون غير موجودة.

إعادة تأسيس "شراكة المواطنة

تكشف المقدمات السابقة أن هناك "خللا" في العلاقات الإسلامية المسيحية، وهو ما يستدعي التفكير في تجديد أسس شراكة المواطنة، بإحياء مبادئ قديمة أستقرت حولها هذه العلاقات، ووضع مبادئ جديدة تقتضيها الظروف والمستجدات.

وهذه بعض من هذه المبادئ:

1- حق الأغلبية العددية المسلمة في التعبير عن ثقافتها، وحق الأقلية العددية المسيحية في الحفاظ على تميزها. في هذا السياق، يثور من آن لآخر جدل حول موقع "الشريعة الإسلامية" من الدستور، وهو نقاش يسير - في مجمله - حسب مقتضيات الأمور أكثرمما يصدر عن نسق فكري متكامل. وإذا كان هناك باحثين ومنشغلين، مهمومون بتحديد "موقع الدين من الدستور" فيجب طرح الموضوع، ليس من منطلق يُشعر غالبية المجتمع بالاستعداء على عقيدتهم، ولكن من منطلق تحقيق المساواة، والحيلولة دون التوظيف العشوائي للدين في الحياة العامة. ولا أعتقد أن غالبية المسلمين، في مقدمتهم المفكرين، يرفضون الحوار على هذا المستوى. فمن حق الغالبية أن تعبر عن معتقداتها، ومن حق الأقلية - العددية - أن تعبر عن خصوصيتها، وتطمئن إلى انتفاء أي أساس قانوني للتفرقة وعدم المساواة. ومما يؤكد أن النقاش حول مسألة الدين والدستور يسير حسب مقتضيات الأحوال، ورغبة كل طرف في الإفادة من الفرص المتاحة، هي المساجلات التي شهدها المجتمع منذ بضعة أشهر حول قضية الأحوال الشخصية لغير المسلمين. وقد نشأ الجدل في أعقاب صدور حكم قضائي من مجلس الدولة - أوقفته المحكمة الدستورية العليا بعد ذلك- يُلزم الكنيسة بتزويج من حصل على حكم بالطلاق من المحكمة، وهو ما رفضته رئاسة الكنيسة على خلفية مخالفة العقيدة المسيحية. الملفت أن أطرافا قبطية، طالما تحدثت عن المدنية، ودعت في مناسبات عديدة إلى إعادة النظر في المادة الثانية من الدستور، أستندت في دفاعها عن حق الكنيسة في الإنفراد بالأحوال الشخصية بما تقره الشريعة الإسلامية في هذا الخصوص بإحالة "أهل الكتاب" إلى شرائعهم في شئونهم الخاصة. ومن ناحية أخرى، فمن مظاهر "التناقض" و"السيولة" في التعامل مع الملف الديني أن استناد بعض

الأقباط إلى مرجعية الشريعة الإسلامية لتبرير حقهم في الانفراد في تنظيم أحوالهم الشخصية لم ينل أعجاب الإسلاميين، رغم أنه نظريا يدعم موقفهم الفكري، وأمعنوا في الهجوم على المؤسسة الكنسية بدعوى عدم احترامها لأحكام القضاء.

2- حكم القانون، بمعنى تطبيق القانون دون تهاون أو تلكؤ حيال التطاول على العقائد، والإساءة إلى المختلفين في الدين، سلوكا ولفظا. تكشف الممارسة الفعلية على مدار عقود أن الشأن الديني ليس له علاقة مباشرة بالقانون، فالقضايا الخاصة به عادة ما يجري تسويتها بآليات خاصة، عرفية، توافقية، أكثر ما يظهر فيها وجه القانون الصارم. البعض يرى أن "المصالحة العرفية" في أحداث التوتر أو المواجهات الطائفية أفضل من تطبيقٍ للقانون يفرز مظلوما ومدانا، ويطيل من أمد القضية، في حين أن هذه النوعية من المصالحات تضع حدا سريعا للتدهور في العلاقات الإسلامية المسيحية. قد يكون في ذلك وجاهة في الرأي. لكن من ناحية أخرى، تسبب تنحية القانون في قضايا الشأن الديني حالة من "استسهال" العنف الديني، والتجاوز على عقائد الآخرين، وتفتح شهية الأفراد إلى تحويل الخلافات الاقتصادية والاجتماعية العادية إلى مشكلات طائفية، طالما أن تناولها سيكون خارج إطار القانون. وفي كل الأحوال، فإن تمتع المواطنين بالحقوق والواجبات هو أمر قانوني وليس عرفي. وينبغي التأكيد على دولة القانون، لأنها وحدها القادرة على رفع مستوى توقع الأفراد في المجتمع، والتي تجعل مناط التمتع بالحقوق والواجبات هو القانون وليس تسامح أغلبية عددية في علاقاتها بأقلية عددية.

3- الاستناد إلى مفاهيم أساسية ترتكز عليها الجماعة الوطنية وهي المواطنة المتساوية، الديمقراطية، وحرية الرأي والاعتقاد، التنمية. هذه المفاهيم تشكل في مجملها مستقبل التقدم في المجتمع المصري، ويجب أن تكون حاضنة لتفاعل كل أبنائه، مسلمين ومسيحيين. حالة الاصطفاف الحالي، بأن تكون هناك قضايا قبطية، يتحدث فيها الأقباط عن أنفسهم، وأحيانا مع أنفسهم، في حين أن سياق التفاعل السياسي في المجتمع يكاد يخلو من الأقباط باستثناء أسماء معروفة، تحتل المشهد منذ سنوات. هذه الحالة تعمق الفجوة بين المسلمين والأقباط، حيث أن المشاركة المتبادلة في تحقيق مستقبل أفضل للمجتمع المصري تمثل في ذاتها أساسا صلبا لتفاعل الجماعة الوطنية، بمختلف أطيافها، وألوانها الفكرية والسياسية، وتمايزتها الطبقية، واختلافاتها الدينية.

4- التمايز في المجتمع بين المواطنين على أساس الاصطفاف السياسي، والوضع الاقتصادي، والموقع الاجتماعي، دون اعتبار للهوية الدينية أساسا للتصنيف في الحياة العامة. في المجتمعات التقليدية يكون التصنيف والتمايز على أسس "أولية" أو "أرثية" **Primordial** ، مثل الأسرة، العائلة، العشيرة، الجماعة الدينية، الخ. أما في المجتمعات الحديثة فيكون التصنيف على أساس الانتماء السياسي، والوضوع الاقتصادي، والمكانة الاجتماعية. المجتمع المصري يبدو حديثاً من الخارج، في المؤسسات والأبنية، في حين أن باطن العلاقات الاجتماعية قبلي، ولا تزال حاضرة بقوة النظرة إلى المختلف على أساس الانتماء الديني أو المناطقي أو العائلي.

5- إعادة تعريف المجال العام بوصفه مساحة نقدية مفتوحة أمام كل المواطنين للتعبير عن القضايا العامة، وليس مجالا للمساجلات العقائدية، أو بث روح الكراهية، أو التعصب المقيت. من هنا، يجب أن يدرك الجميع أن المجال العام يجب أن يكون "حياديا"، بمعنى أن يشعر الجميع بحظوظ متساوية في التعبير عن الرأي، والموقف، والاختلاف، دون وصاية أو

مصادرة، سواء من جانب الدولة ذاتها، أو أي فصيل سياسي آخر. والأقباط بحاجة إلى أن يصبحوا أكثر مشاركة في المجتمع، وتفاعلا مع المستجدات السياسية.

6- تنحية ملف العلاقات الإسلامية المسيحية من التنافس السياسي. فقد أدى التوظيف السياسي له الى تحويل الأقباط "منطقة صيد" **Catching Area** بين الدولة من ناحية، والمعارضة باختلاف أطيافها من ناحية أخرى، بما فيها الإسلاميين. الكل يريد الأقباط له ومعه، مرة بدعوى أن الدولة "أخف وطأة" من الإسلاميين، ومرة أخرى بدعوى أن الأقباط يجب أن يكونوا في مواجهة الحكومة. كلا الموقفان يحتاج إلى مراجعة، ولاسيما أن التجربة تكشف أن الأقباط هم أول من يخرج من الحسابات النهائية عندما تحدث توافقات سياسية بين المتنافسين في دوائر الحكم والمعارضة على السواء. من هنا ينبغي التأكيد على حقيقة أساسية وهي أن الأقباط مواطنون، ينبغي أن يكونوا خارج حسابات الاستخدام في اللعبة السياسية بوصفهم جماعة دينية، وإنما أن يعبروا عن أنفسهم بوصفهم مواطنين، لهم كما للجميع مميزات سياسية واقتصادية واجتماعية.